الفصل الخامس

الإرهاب الدولى

الصورة والواقع(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٩م.

obeikandl.com

obeikandl.com

هناك مدخلان لدراسة الإرهاب، أحدهما يتبنى الأسلوب الموضوعى الذى يناقش النقطة جديًا، والآخر هو الأسلوب الدعائى الذى يضع مفهوم الإرهاب كسلاح يمكن استغلاله فى خدمة قوة ما.

وطريقة الشروع فى كلتا الحالتين واضحة. وبتعقب الأسلوب الموضوعى علينا البدء بتحديد ماهية مركبات الإرهاب ثم نسوق بعد ذلك أشكالاً من الظاهرة ـ مع التركيز على الأمثلة الرئيسية، إذا ما كنا جادين ـ ونحاول أن نعين الأسباب وطرق العلاج. أما الأسلوب الدعائى فينتهج نهجًا مختلفًا. **لنبدأ بالنظرية التى تقول بأن الإرهاب هو مسئولية عدو ما حددته الحكومة. ثم ننعت الأعمال الإرهابية بعد ذلك بأنها «إرهابية» إذا ما تسنت نسبتها (سواء كانت بحق أو غير ذلك) إلى المصدر المطلوب، وخلافا لذلك لا يلقى لها بالاً أو يعتم عليها أو يطلق عليها مصطلح «الثأر» أو «الدفاع عن النفس».**

ومما لا يدعو إلى الدهشة هو أن كافة حكومات الدول الاستبدادية وأجهزتها قد تبنت الأسلوب الدعائى. والأكثر من ذلك إثارة هو أن وسائل الإعلام والثقافة المعنية بالإرهاب فى الدول الديمقراطية الصناعية الغربية قد فعلت نفس الشىء على نطاق أوسع كما هو موثق بالتفصيل الدقيق.

«يجب أن ندرك»، يعلق مايكل ستول، «من خلال العرف ـ ويجب التأكيد على أنه من خلال العرف فقط ـ أن الذى تتبعه القوة العظمى، وتهديدها باستخدام القوة، يوصف دائمًا على أنه ديبلوماسية قسرية وليس على أنه شكل من أشكال الإرهاب»، مع أنه ينطوى عادة على «التهديد، وغالبًا استخدام العنف بما يُطلق عليه نوايا إرهابية إذا قامت بها دول ليست عظمى». شرط واحد فقط يجب إضافته، فمصطلح «قوى عظمى» يقتصر على الدول المفضلة فى التقاليد الغربية قيد المناقشة هنا، لم يمنح الاتحاد

السوفييتى شيئًا من مثل هذه الإجازة الطنانة، ويمكن بدون شك توجيه الاتهام إليه وإدانته بأضعف دليل، ويمثل ذلك صورة المرآة للممارسة السوفييتية.

أصبح الإرهاب قضية عامة رئيسية فى الثمانينيات. فقد استمرت إدارة ريجان التى اعتلت كرسى السلطة فى إعلان أنها نذرت نفسه لقمع ما أطلق عليه الرئيس «شر الإرهاب»، «الطاعون الذى بثه الخصوم الفاسدون للحضارة نفسها»، فى «عودة إلى بربرية العصر الحديث» (وزير الخارجية جورج شولتز). ركزت الحملة بشكل خاص على نوع خبيث من أنواع الطاعون، وهو الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، النظرية الرئيسية التى تعزو المسئولية إلى «شبكة الإرهاب الدولى التى تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع الغربى الديمقراطى، تلك الشبكة ذات القاعدة السوفييتية، كما أشار كلير ستيرلنج فى كتابه: «شبكة الإرهاب الذى امتدحه كثيرون»، والذى أصبح الكتاب المقدس للإدارة والوثيقة المؤسسة للنظام الجديد لعلم الإرهاب. واعتبر بأنه قدم «دليلا وافرًا» بأن الإرهاب يحدث غالبًا فقط فى المجتمعات الديمقراطية أو الديمقراطية نسبيًا (والتر لاكوير)، تاركًا وراءه قليلاً من الشك حول منابت الطاعون. وسرعان ما انكشف أن الكتاب ليس إلا كراسة دعاية عديمة الجدوى، غير أن النظرية ظلت جاثمة ومهيمنة على التيار السائد فى التقارير وتعليقات المراسلين والصحافيين والثقافة.

بلغ الاهتمام بالإرهاب الدولى ذروته فى منتصف الثمانينيات؛ فقد أظهر استطلاع للرأى أجراه محررون بوكالة أسوشيتدپرس أن إرهاب الشرق الأوسط، حوض البحر الأبيض، كان القصة المستحوذة لعام ١٩٨٥م. وبعد ذلك بعام انهارت صناعة السياحة فى أوروبا حيث مكث الأمريكيون بعيدًا خشية الإرهابيين العرب الذين يفتكون بالمدن الأوروبية. خمد الطاعون آنذاك وروضت «قوة راعى البقر» الوحش، طبقًا للصورة المعتمدة.

وبالانتقال إلى الأسلوب الموضوعى، علينا أولاً أن نضع تعريفًا لمفهوم الإرهاب ثم نبحث فى تطبيقه بدون تحيزات. دعونا نرى إلى أين سيؤدى بنا هذا المنهج؟

مفهوم الإرهاب

تعتبر مفاهيم الخطاب السياسى بالكاد نماذج لوضوح الفكر، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا

فى الرأى حول ماهية عناصر الإرهاب. وكنقطة للانطلاق يمكننا الاطلاع على قانون الولايات المتحدة الرسمى: **«العمل الإرهابى يعنى النشاط الذى:**

(أ) ينطوى على فعل عنيف أو فعل ينطوى على خطر على الحياة الإنسانية، مما يمثل انتهاكًا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة، أو لأى دولة، أو ما قد يكون انتهاكًا جنائيًا إذا ما اقترف داخل نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة، أو نطاق سلطة أى دولة.

(ب) يتضح أنه عاقد النية على: (١) تخويف أو إكراه المجتمع المدنى (٢) التأثير على سياسة الحكومة بالتخويف والإكراه أو (٣) التأثير على سلوك الحكومة بالاغتيال أو الاختطاف»[1].

(A) involves a violent act or an act dangerous to human life that is a violation of the criminal laws of the United States or any State, or that would be a criminal violation if committed within the jurisdiction of the United States or of any State; and (B) appears to be intended (i) to intimidate or coerce a civilian population; (ii) to influence the policy of a government by intimidation or coercion; or (iii) to affect the conduct of a government by assassination or kidnapping."•

• United States Code Congressional and Administrative News, 98th Congress, Second Session, 1984, October 19, volume 2; par. 3077, 98 STAT. 2707 (West Publishing Co., St. Paul, Minn.).

لم يُحدد المفهوم بدقة. **أولاً**: الحد الفاصل بين الإرهاب الدولى والاعتداء ليس واضحًا دائمًا.

وعلى ذلك، دعونا نستفيد من تفسير الشك فى صالح الولايات المتحدة وعملائها: إذا ما رفضوا الاتهام بالعدوان فى عمل عنف دولى ما، سوف نأخذه ليدرج فى جريمة الإرهاب الأقل. وأيضًا ثمة اختلاف فى الرأى حول الفارق بين الإرهاب والثأر أو المقاومة المشروعة، سنعاود الرجوع إليه بالمناقشة.

(١) مدونة قوانين كونجرس وإدارة الولايات المتحدة، الكونجرس رقم ٩٨، الجلسة الثانية، ١٩ أكتوبر ١٩٨٤م، والجزء الثانى 2707 98 STAT par 3077 (وست پابلشنج كو. سانت پول ومين).

قدمت مصادر الولايات المتحدة أيضًا تعاريف «للإرهاب» أكثر إحكامًا.

يقدم كتيب لجيش الولايات المتحدة يُعنى بمقاومة الإرهاب تعريفًا له بأنه **«الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للحصول على مآرب سياسية أو دينية أو أيديولوجية فى طبيعتها. ويحدث من خلال التخويف والإكراه أو غرس الخوف»**. وأكثر بساطة من ذلك التوصيف المقدم فى الدراسة التى أجراها خبير الإرهاب المرموق روبرت كوبرمان بتكليف من البنتاجون، حيث يُرجع فيها التهديد أو استخدام القوة لـ **«تحقيق أهداف سياسية دون الاستخدام الكامل للموارد»**.

لا يبحث كوبرمان مع ذلك فى الإرهاب بل فى صراع منخفض الحدة. وهو معتقد رئيسى لإدارة ريجان. ويلاحظ - كما يشير الوصف وتؤكد الممارسة - أن الصراع منخفض الحدة - والذى يشبه كثيرًا ما سبقه من «العصيان المضاد» - هو بالكاد أكثر من تعبير لطيف عن الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، بالاعتماد على القوة التى لا تصل إلى مستوى جريمة حرب العدوان.

تم استيعاب الفكرة داخل النظام الثقافى، مع اللوى الفكرى المعتاد. يلاحظ الأخصائى القيادى الإسرائيلى البروفيسور يوناه ألكسندر أن «الإرهاب الذى تكفله الدولة هو صورة من الصراع منخفض الحدة الذى تشرع فيه الدول عندما تجد الفرصة سانحة للدخول فى «حرب» دون أن تتحمل المسئولية عما تقترفه من أعمال». يحصر ألكسندر اهتمامه على مؤامرة الكرملين لزعزعة استقرار الغرب باستخدام «جماعات بديلة»، من أمثلة ما تقدمه «برنامج تدريب موسع لمنظمة التحرير الفلسطينية.. مقدما لنيكاراجوا». وبناء على هذا المفهوم، تخدم «منظمة التحرير الفلسطينية التى تربطها علاقة خاصة بموسكو» أسيادها السوفييت بتمرير «التدريب المتخصص» فى الإرهاب الذى اكتسبته فى الاتحاد السوفييتى إلى نيكاراجوا، التى تصبح بدورها قادرة على إدارة صراع منخفض الحدة ضد الولايات المتحدة ومصالحها. ويقترح أيضًا طرقا منها: «يجب اختبار صدق الكتلة الشرقية» مثل «إظهار الرغبة فى وقف حملات الدعاية التى تربط بين الولايات المتحدة وحلفائها بالإرهاب».

وكما توضح الأمثلة، قد يتطلب الأمر خيالاً خصبًا لاستحضار صورة غريبة لتعكر هدوء الأخوة طالما تم الحفاظ على نقاء العقيدة.

الإرهاب والثقافة السياسية

هناك العديد من الدول الإرهابية فى العالم، إلا أن الولايات المتحدة تعد حالة غير عادية فى ذلك؛ لأنها تعهدت رسميًا بالإرهاب الدولى وبمستوى يطرح بمنافسيها خجلاً. وهكذا تعد إيران بلا ريب دولة إرهابية كما تدعى حقيقة الحكومات الغربية ووسائل الإعلام؛ فقد تكشف إسهامها الكبير المعروف فى الإرهاب الدولى خلال تحقيقات قضية إيران ـ كونترا، أى تواطؤ إيران ـ ربما غير المقصود ـ فى حرب الوكالة الأمريكية ضد نيكاراجوا. لم تَلْقَ هذه الحقيقة قبولاً، لذلك لم يعلق عليها برغم تكشف الصلة الإيرانية فى الإرهاب الدولى الذى توجهه الولايات المتحدة فى وقت الشجب الشديد للإرهاب الإيرانى.

كشفت نفس التحقيقات أن الولايات المتحدة قد ابتدعت بموجب معتقد ريجان وسائل جديدة فى الإرهاب الدولى. فبعض الدول توظف أفرادًا من الإرهابيين والمجرمين للقيام بأعمال عنف فى الخارج، إلا أن الولايات المتحدة خلال سنوات حكم ريجان ذهبت إلى أبعد من ذلك، ليس فقط فى تأسيس شبكة إرهاب دولى شبه خاصة، بل أيضًا فى تأسيس مجموعة من الدول العميلة والمرتزقة ـ الأرچنتين (تحت حكم الألوية) وتايوان، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، ودول أخرى ـ لكى تمول وتنفذ عملياتها الإرهابية. تَكَشَّفَ هذا الفتح فى الإرهاب الدولى خلال فترة أقصى درجات المعاناة من الطاعون، إلا أن هذا الفتح لم يُطرح للمناقشة والحوار.

يصل التزام الولايات المتحدة بالإرهاب إلى تفصيل دقيق. هكذا تلقت القوات الموكلة التى تشن هجومًا على نيكاراجوا التوجيه من قِبَل قادتها من الـ «سى آى إيه» والپنتاجون بمهاجمة «الأهداف اللينة»، أى الأهداف المدَنية المجردة من الدفاعات، وألا «تشتبك» مع الجيش. وفوضت وزارة الخارجية شن هجمات بشكل محدد على التعاونيات الزراعية ـ وهو نفس ما استنكرناه باشمئزاز عندما كان العميل هو «أبو

نضال». صادقت حمائم وسائل الإعلام ـ بفكر ثاقب ـ هذا الموقف. وعلى الطرف الليبرالى لمعلقى التيار الرئيسى فى الإعلام، جادل محرر صحيفة نيوريبابليك مايكل كنسلى أن علينا ألا نتعجل كثيراً فى رفض مبررات وزارة الخارجية للهجمات الإرهابية على التعاونيات الزراعية؛ فـ «**السياسة الواعية**» يجب أن «**تجتاز اختبار جدوى التكاليف**»، **تحليل «لمقدار الدم والبؤس الذى سيسيل، واحتمالية ظهور الديمقراطية لدى الطرف الآخر»**. ومن المسلم به أن لطبقة الصفوة فى الولايات المتحدة الحقَ فى إجراء التحليل، ومتابعة المشروع، إذا ما اجتاز التحليل اختباراتهم.

عندما أسقطت طائرة الإمدادات للكونترا فى أكتوبر عام ١٩٨٦م، وكان على متنها مرتزقة أمريكيون، أصبح من المتعذر طمس الدليل على قيام الـ «سى آى إيه» بإرسال رحلات إمداد جوية للقوات التابعة بشكل يتنافى مع القانون.

أعقب ذلك انعقاد جلسات استماع للشهادات فى قضية إيران ـ كونترا مع تسليط مزيد من الضوء على هذه النقاط. وبعد عدة أيام من انقضاء هذه الجلسات، وقع رؤساء دول أمريكا الوسطى على اتفاقية إيسكويپولاس II للسلام، وسرعان ما شرعت الولايات المتحدة فى إفسادها. حددت الاتفاقية عاملا واحدا باعتباره «عنصرا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق سلام راسخ ودائم فى المنطقة»، وهو إنهاء تقديم أى نوع من أنواع المساعدات «إلى القوات غير النظامية أو إلى حركات التمرد» من قِبَل حكومات «المنطقة أو خارجها». وفى رد فعل فورى على ذلك، تحركت الولاياتَ المتحدة لتصعد من الهجمات على الأهداف اللينة فى نيكاراجوا. وبشكل حذر أشاح الكونجرس ووسائل الإعلام بالنظر عن الازدياد السريع فى رحلات إمدادات الـ « سى آى إيه» الجوية لبعض الوقت، فى حين كانوا يتعاونون مع برنامج البيت الأبيض لإفشال الاتفاقيات غير المرغوبة، وهو الهدف الذى تحقق أخيراً فى يناير عام ١٩٨٨م. وبرغم ذلك تطلب الأمر مزيداً من الخطوات لإفساد اتفاقية المتابعة التى عقدها رؤساء دول أمريكا الوسطى فى فبراير عام ١٩٨٩م.

ومثلما ازدادت رحلات طيران المراقبة والإمداد للقوات التابعة، كذلك ازداد العنف

والإرهاب كما كان مُبَيَّتًا له. ومر ذلك أيضًا ـ بصفة عامة ـ دون تعليق، ويمكن مع ذلك العثور على إشارة إليه من وقت لآخر. فقد أفادت صحيفة لوس أنجيلوس تايمز فى أكتوبر عام ١٩٨٧م أن «محللين عسكريين غربيين يشيرون إلى أن الكونترا كانت فى الآونة الأخيرة تقوم بتخبئة أطنان من الأسلحة التى أنزلت جوًا مؤخرًا، فى الوقت الذى كانت تحاول فيه تفادى الدخول فى معركة ثقيلة الوطأة. . بينما ضاعفت الهجمات على أهداف حكومية لينة مثل تعاونية لاپاتريوتا الزراعية. . حيث قُتل العديد من رجال المليشيا وامرأة عجوز وحفيدها الذى يبلغ من العمر عاما واحدا فى عملية قصف وقعت قبل الفجر». لنَتَق عشوائيًا ـ بكل ما فى الكلمة من معنى ـ من الحالات الكثيرة التى اعتبرت غير جديرة بالتعليق، **ففى الحادى والعشرين من نوڤمبر قام مائة وخمسون من رجال الكونترا بمهاجمة قريتين تقعان فى المنطقة الجنوبية لريو سان خوان مستخدمين مدافع هاون عيار ٨٨ ملى وقنابل ذات دفع صاروخى، و سقط من القتلى خلال ذلك الهجوم ستة أطفال وستة بالغين وجُرح ثلاثون آخرون. كذلك قضت القوات الإرهابية للولايات المتحدة على جمعيات أنصار السلام المتدينين الذين رفضوا حمل السلاح. وفى السلڤادور أيضًا، قامت القوات العسكرية التى دربتها وسلحتها جمعيات الإغارة الأمريكية بقتل واغتصاب وبتر أعضاء، هذا من بين الفظائع الإرهابية الروتينية.**

قوبل قرار محكمة العدل الدولية الصادر فى يونيو عام ١٩٨٦م، والذى يدين الولايات المتحدة فى «الاستخدام غير المشروع للقوة» وشن حرب اقتصادية منافية للقانون، قوبل بالرفض باعتباره حكمًا غير ملائم نطقت به «محكمة معادية» (نيويورك تايمز). وبدا اليسير من الاهتمام عندما اعترضت الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو على قرار لمجلس الأمن يصادق على الحكم ويدعو كافة الدول إلى مراعاة القانون الدولى. كذلك عندما صوتت ضد قرارات للجمعية العامة تؤكد القرار (بمشاركة إسرائيل والسلڤادور فى عام ١٩٨٦م، وإسرائيل وحدها فى عام ١٩٨٧م). لم يُحفل كذلك بقرار المحكمة أن كافة المساعدات التى قدمت للكونترا كانت مساعدات عسكرية ولم تكن إنسانية. واستمرت وسائل الإعلام فى وصفها بأنها «مساعدات إنسانية».

ويبدو أن المبدأ الحاكم هو أن الولايات المتحدة دولة إرهابية خارجة على القانون، وهذا هو الحق والعدل مهما يكن ظن العالم، ومهما يكن ما تعلنه المؤسسات الدولية.

النتيجة الطبيعية هى أن أى دولة ليس لها الحق فى الدفاع عن نفسها ضد هجوم الولايات المتحدة. ظهر القبول الواسع لهذا المبدأ الرائع عندما روجت دعاية إدارة ريجان قصصًا دورية حول خطط لنيكاراجوا للحصول على طائرات اعتراضية. وكان هناك بعض النقد لوسائل الإعلام لتصديقها للتضليل الإعلامى دون تمحيص، غير أن الحقيقة الأكثر أهمية قد أهملت، وهى الاتفاق العام بأن مثل هذا السلوك من جانب نيكاراجوا لن يكون محل قبول بتاتًا. **وعندما حيكت القصة لصرف الانتباه عن انتخابات نيكاراجوا لعام ١٩٨٤م، حذر سيناتور ماساشوستس «پول تسونجاس» - بدعم من حمائم قيادية أخرى - أن الولايات المتحدة ستضطر لقصف نيكاراجوا إذا حصلت على طائرات الميج طراز الخمسينيات، حيث «إنها قادرة على اختراق أراضى الولايات المتحدة»، ومن ثم تمثل تهديدًا لأمنها - على خلاف، مثلاً، الصواريخ النووية الأمريكية الموضوعة على أهبة الاستعداد فى الدول المحيطة بروسيا، فهى لا تمثل تهديدا لروسيا حيث إنها فقط لأغراض دفاعية.** ومن المعروف أن الطائرات الاعتراضية قد تُمكِّنُ نيكاراجوا من حماية أراضيها من طائرات الإمداد الجوى الذى تقدمه الـ «سى آى إيه» الذى يساعد القوات التابعة للولايات المتحدة على مواصلة القتال، ومن طائرات المراقبة التى تقدم لها أحدث المعلومات عن تحركات قوات نيكاراجوا لكى تتمكن بشكل آمن من مهاجمة الأهداف اللينة. ذلك أمر معروف، غير أنه قلما يذكر. وعلى ما يبدو لم يُفْشِ أحد من تيار الإعلام الرئيسى السرَّ المباح بأن نيكاراجوا كانت ستوافق بسعادة على الحصول على طائرات فرنسية بدلاً من طائرات الميج لو لم تمارس الولايات المتحدة ضغطا على حلفائها لمنع تقديم المساعدات العسكرية إليها، بغية أن نتمكن من أن نسقط الشعب الأمريكى خوفًا ورعبًا من «الساندنيستاز المزودة بإمدادات سوفييتية». وقد ظهرت نفس القضية فى أغسطس عام ١٩٨٨م عندما دعمت حمائم الكونجرس بتفجر مشاعر تعديل بايرد حول «مساعدة المقاومة من نيكاراجوا». وقبيل ذلك بثلاثة

أيام قامت الكونترا بمهاجمة العبارة ميشن أوف پيس مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ٢٧ جميعهم من المدنيين، وكان من بينهم قس پروتستانتى من نيوچيرسى كان يرأس وفدا دينيا للولايات المتحدة. لم يذكر شيء عن الحادث فى مناقشات مجلس الشيوخ حول تعديل بايرد، بل حذرت حمائم الكونجرس من أن جيش نيكاراجوا إذا أقدم على القيام «بهجوم عسكرى غير مسبب» أو «أى عمل عدائى آخر» ضد مدبرى هذه الفظائع الإرهابية، من ثم فإن الكونجرس سوف يرد بقوة وعدل، وذلك بتجديد تقديم المساعدات الرسمية إليهم. لم تجد التغطية الإعلامية والتعليق الآخر شيء غريب أو جدير بالملاحظة فى هذا الموقف.

الرسالة واضحة، فليس لأحد الحق فى الدفاع عن النفس ضد هجوم إرهابى تشنه الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة دولة إرهابية بالحق. وذلك معتقد لا يمكن تحديه ومتوطد بشكل راسخ إلى الدرجة التى لا يمكن فيها مناقشته فى الخطاب المسئول، فهو مفترض سلفًا فقط، ويتماثل كثيرًا مع المعتقد بأن هجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية كان «دفاعًا عن ڤيتنام الجنوبية» ضد «عدوان داخلى»، وربما آمنت ـ بلا حكمة ـ الحمائم بذلك.

وهكذا فإن تأسيس جيش إرهابى تابع لإخضاع مجتمع متمرد هو عمل مشروع، وعلى جانب اليمين أوضحت جين كيرك پاتريك أن «التدخل بالقوة فى شئون أمة أخرى» ليس أمرا «غير عملى» ولا «غير أخلاقى» ـ هو أمر غير مشروع فحسب! جريمة أعدم جَرّاءها أناس شنقًا فى نورمبرج وطوكيو، مع إطلاق تصريحات مدوية بأن ذلك العمل ليس «عدل المنتصر»، حيث إن ذلك، كما صرح القاضى روبرت چاكسون قائلاً «إذا افترضنا أن أعمالا معينة وانتهاكات للمعاهدات هى جرائم، فهى جرائم.. سواء اقترفتها الولايات المتحدة أو اقترفتها ألمانيا. نحن غير مستعدين لسَنّ قانون للسلوك الجنائى ضد آخرين».

وباعتراض على كل هذه المعتقدات، أوضح إيرڤينج كريستول أن «الحجة من القانون الدولى تفتقد أى مصداقية»، فالحقيقة أن «القوة العظمى لا يجب أن تتدخل عادة فى الشئون الداخلية لأمة أصغر»، غير أن هذا المبدأ لا يؤخذ به إذا «ما كانت قوة

عظمى أخرى قد قامت من قبل بخَرْق هذه القاعدة»، حيث مما «لا جدال فيه» أن «الاتحاد السوفييتى قد تدخل فى نيكاراجوا» بتقديم السلاح والفنيين «فى كلا المجالين العسكرى والمدنى»، و من ثم فإن للولايات المتحدة الحق فى إرسال جيشها التابع لمهاجمة نيكاراجوا. ولكن على نفس هذه الحجة، فالاتحاد السوفييتى لديه الحق الكامل فى مهاجمة تركيا أو الدنمارك ـ فقد كانا يمثلان له خطرًا على الأمن أبعد بكثير مما كانت تمثله نيكاراجوا للولايات المتحدة ـ حيث مما «لا جدال فيه» أن الولايات المتحدة تقدم لهما المساعدة، وبالتأكيد فقد كان من الممكن تجاوز ذلك بكثير لو أن الاتحاد السوفييتى أقدم على ممارسة حق العدوان طبقًا لمنطق كريستول.

قد يعارض كريستول هذه الحجة باستحضار تمييز حاسم نظّر له فى موضع آخر فيما يتعلق بحق الولايات المتحدة فى التدخل بالقوة، فقد أوضح أن «الأمم غير المهمة، مثل الأناس غير المهمين، من الممكن أن تعانى سريعًا من أوهام الأهمية». وعندما يحدث لها ذلك، يجب اقتلاع هذه الأوهام من عقولها بالقوة؛ **«ففى الواقع لم يتته زمن ديبلوماسية الزورق الحربى. . فالزوارق الحربية ضرورية لحفظ النظام الدولى مثلما سيارات الشرطة ضرورية لحفظ النظام الداخلى»**. ومن المفترض أن يستتبع ذلك إذًا أن تصبح الولايات المتحدة مخولة باستخدام العنف ضد نيكاراجوا، فهى أمة غير مهمة، ومع ذلك يفتقد الاتحاد السوفييتى هذا الحق فى حالة تركيا أو الدنمارك.

يجب ألاّ تعتم المعارضة الواسعة لطبقة الصفوة لحرب الكونترا على المصادقة الضخمة على الإرهاب الدولى الذى توجهه الولايات المتحدة. فبنهاية عام ١٩٨٦م أظهرت استطلاعات الرأى أن ثمانين بالمائة من «القادة» يعارضون تقديم المساعدات للكونترا، وكان هناك نقاش قوى فى الكونجرس ووسائل الإعلام بشأن البرنامج. وعلى أقصى الطرف المنشق، علق توم ويكر من صحيفة نيويورك تايمز قائلاً إن «سياسة السيد ريجان فى دعم [الكونترا] هى سياسة فاشلة تمامًا»، لذلك يجب علينا أن « نقبل بتسوية ما إقليمية يتم الوصول إليها بالتفاوض، تفرضها الدول المجاورة لنيكاراجوا» ـ إذا أمكن لحكوماتها أن تستقطع وقتًا من ذبحها لشعوبها، كإحدى ميزات

هذه الدول الإرهابية، والتى لا تستثنيها من دورها فى تطبيق التسويات الإقليمية على الساندنيستاز الشاردة، التى لا يمكن اتهامها بشكل يقبل التصديق. وبتعبير عن نفس المعتقد، رأى محررو صحيفة واشنطن بوست أن الكونترا عبارة عن «أداة معيبة»، لذا يجب البحث عن أدوات أخرى «لرد نيكاراجوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى» وفرض «سلوك معقول بمستوى إقليمى»، مستوى الدول الإرهابية التابعة لواشنطن». أدرك ألان كرانستون، زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ والحمامة القيادية أن «عمل الكونترا غير كاف بشكل مؤسف لتحقيق. . الديمقراطية فى نيكاراجوا» (هدف الولايات بالمرسوم العقائدى مهما كانت الحقائق)، لذلك يجب أن تجد الولايات المتحدة وسيلة أخرى «لضرب عزلة» على الحكومة «التى تستحق الشجب» فى ماناجوا و«تركها لتتعفن فى عصائرها»، أما عملاء واشنطن القتلة فلا يوجه إليهم مثل ذلك النوع من الانتقادات.

وباختصار فإن هناك بعض الانحراف عن الشروط الأساسية لـ «مايكل كينسلى» الخاصة «بالسياسة الواعية»، فالمسائل تتعلق بالفعالية وليس بالمبدأ. فبلدنا له الحق فى استعمال العنف باعتباره أمراً ملائما.

فُسِّر الدافع وراء اللجوء إلى الإرهاب الدولى فى مسألة نيكاراجوا بشكل صريح. فقد رأى كبار المسئولين فى الإدارة أن الهدف من الهجوم كان «إجبار [الساندنيستاز] على تحويل الموارد الضئيلة إلى الحرب بعيداً عن البرامج الاجتماعية». وقد كان ذلك المحرك الرئيسى لبرنامج الـ «سى آى إيه» لعام ١٩٨١م الذى صادقت عليه الإدارة. وكما أحاط محلل الـ «سى آى إيه» الأسبق ديفيد ماك مايكل فى شهادته التى أدلى بها أمام المحكمة الدولية، فقد كان لذلك البرنامج هدفه ألا وهو استعمال الجيش التابع «لدفع قوات نيكاراجوا إلى القيام عبر الحدود بما يخدم فى التأكيد على الطبيعة العدوانية لنيكاراجوا»، وذلك للضغط على حكومة نيكاراجوا كى «تفرض القيود على الحريات المدنية داخل نيكاراجوا ذاتها وصد المعارضة وإثبات طبيعتها الاستبدادية المتأصلة المزعومة، وهكذا يزداد الانشقاق الداخلى داخل الدولة»، ولتقويض الوضع الاقتصادى المتردى. وفى مناقشة لاستراتيجية الإبقاء على قوة إرهابية داخل نيكاراجوا

بعدما قام الكونجرس فى فبراير عام ١٩٨٨م بإلغاء عملية الإمداد الضخمة للـ «سى آى إيه» نظريًا (وفلول القوات التابعة بشكل كبير)، أوضح مسئول بوزارة الدفاع أن:

«هذين الألفين من الرجال الأشداء بمقدورهم ممارسة بعض الضغط على حكومة نيكاراجوا وإرغامها على استخدام مواردها الاقتصادية فى النواحى العسكرية والحيلولة دون حل مشاكلها الاقتصادية، بالإضافة إلى.. أى شىء يفرض ضغطا على نظام الساندنيستاز يلفت الانتباه إلى فقدانها للديمقراطية ويمنع الساندنيستاز من حل مشاكلها الاقتصادية، مما يعتبر ميزة إضافية».

يرى ڤيرون ڤاكى مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأمريكية الدولية فى إدارة كارتر، أن الحجة الرئيسية للهجوم الإرهابى هى أن «حرب الإنهاك الطويلة سوف تضعف النظام إلى حد بعيد، وتثير فيه زيادة جذرية فى القمع، وتفوز بالدعم الكافى من شعب نيكاراجوا الساخط إلى أن تحل ثورة شعبية عاجلاً أم آجلاً محل النظام الذى سيُقضى عليه من خلال انقلابات داخلية أو انقسامات فى القيادة، أو يستسلم إلى مُخلص، مهما كان ذلك المخلص». وباعتباره حمامة، يرى ڤيكى أن الفكرة «ليست مثالية»، إلا أنها ليست خاطئة على الإطلاق.

تدرك القوات الإرهابية التعليمات الموجهة إليها جيدًا، كما علمنا من خلال أهم آبق فى الثمانينيات- موراثيو أرس رئيس مخابرات القوة العسكرية الرئيسية للكونترا (FDN) التى كان اسمها الحربى «المرتزقة»، وفى ثرثرات «الديمقراطيين» و«مقاتلى الحرية» التى كانت للاستهلاك المحلى. استغل البيت الأبيض ووسائل الإعلام المنشقين من الساندنيستاز بلهفة. ولقيت الكونترا بوجه عام تغطية شاملة. غير أن آبقى الكونترا كانوا مسألة أخرى، خاصة عندما كانوا يسردون قصصًا لم تَلْقَ ترحابًا. لم يُحْفَل بأرس داخل الولايات المتحدة عندما أبق فى أواخر عام ١٩٨٨م. وخلال مقابلات أجريت معه فى المكسيك قبل عودته إلى ماناجوا تلبية للعفو الذى صدر بحقه، قدم أرس وصفًا للتدريبات غير المشروعة التى تلقاها فى قاعدة جوية جنوبى الولايات المتحدة، وحدد بالاسم عملاء الـ «سى آى إيه» الذين قدموا الدعم للكونترا تحت غطاء من المساعدة

الأمريكية (AID) فى سفارة هندوراس فى تيجو سيجالپا، ووصف الطريقة التى يمد بها جيش هندوراس المعلومات والدعم إلى الوحدات العسكرية للكونترا، وتحدث عن الفساد الكبير فى القوات التابعة وقيامها ببيع السلاح فى سوق السلاح فى هندوراس، حيث يصل بعد ذلك إلى عصابات السلڤادور . وأوضح أن معلومات الولايات المتحدة عن «الأهداف غير العسكرية» كانت مفيدة على نحو خاص، حيث «إننا نقوم بمهاجمة الكثير من المدارس والمراكز الصحية وأشياء من ذلك القبيل، وقد حاولنا القيام بذلك كى لا تتمكن حكومة نيكاراجوا من تقديم الخدمات الاجتماعية للفلاحين وتنمية مشروعاتها . . تلك هى الفكرة» . . يؤكد السجل ـ بفيض من الأمثلة ـ على فعالية التدريبات التى تقدمها الولايات المتحدة .

توصف حرب الكونترا دون شك بأنها «إرهاب تكفله الدولة» كما أدلى مدير الـ «سى آى إيه» الأسبق ستانسفيلد ترنر فى شهادته أمام الكونجرس فى أبريل عام ١٩٨٥م . غير أن المرء قد يجادل فى وجوب أن يطلق عليها عدوانًا صريحًا كما تناولها قرار المحكمة الدولية عام ١٩٨٦م . دعونا ـ مع ذلك ـ نفترض براءة الولايات المتحدة، ونلحق أعمالها ضد نيكاراجوا بالإرهاب الدولى .

الإرهاب الدولى فى الثمانينيات

خلال الثمانينيات كانت أمريكا الوسطى الميدان الرئيسى للإرهاب الدولى . ففى نيكاراجوا خلفت القوات التابعة للولايات المتحدة وراءها سلسلة من القتل والاغتصاب والتشويه والاختطاف والدمار، غير أنها أعيقت حيث كان للمدنيين جيش يدافع عنهم . لم تظهر أى مشاكل مماثلة فى الدول العميلة للولايات المتحدة، حيث القوة الإرهابية الرئيسية التى تهاجم المجتمع المدنى هى الجيش وقوات الأمن الأخرى للدولة . ففى السلڤادور ذُبح عشرات الآلاف فيما وصفه رئيس الأساقفة فى عام ١٩٨٠م ـ بعد فترة بسيطة من تصاعد العمليات ـ بأنه حرب إبادة وقتل جماعى ضد المجتمع المدنى الأعزل . هدفت هذه الممارسة فى إرهاب الدولة إلى «القضاء على التجمعات الشعبية التى تقاتل لتدافع عن حقوقها الإنسانية الرئيسية»، كما حذر كبير

الأساقفة أوسكار روماريو قبل فترة قصيرة من اغتياله، بينما كان يناشد الرئيس كارتر هباءً ليوقف إرسال المساعدات إلى القوات المسلحة التى «تعرف فقط كيف تقمع الشعب وتدافع عن مصالح الأقلية الحاكمة». تحققت الأهداف إلى حد كبير إبان فترة إدارة ريجان التى صعدت وحشية الهجوم على الشعب إلى أبعاد جديدة. وعندما بدا أن الولايات المتحدة قد تدخل فى غزو يمكن أن يضر بمصالحها، ظهر بعض القلق والاحتجاج فى دوائر الصفوة، غير أن ذلك القلق والاحتجاج تبخر عندما ظهر نجاح إرهاب الدولة فى القضاء على المجتمعات الشعبية ونحرها. وبعد انتخابات تحت ظروف عنف وقمع بما يضمن فوز العناصر ذات الامتياز التى تلقى قبولاً من الولايات المتحدة، مرت القضية دون وعى بها.

ظهر قليل من الملاحظة للازدياد الخطير فى إرهاب الدولة بعد عقد اتفاقيات اسكويبولاس II وكذلك إلى تقرير منظمة العفو الدولية الذى حمل عنوان «السلفادور فرق الموت ـ استراتيجية حكومة» (أكتوبر ١٩٨٨م). **يصف التقرير الازدياد الخطير فى عمليات القتل التى تقوم بها فرق الموت الحكومية كجزء من استراتيجية الحكومة لتهديد أى معارضة محتملة عن طريق «قتل وتشويه الضحايا بأبشع الطرق، مخلفين وراءهم ضحايا مشوهين ومنحورين ومقُطَّعَى الأوصال ومخنوقين أو عليهم آثار تعذيب... أو اغتصاب»**. ربما تكون استراتيجية الحكومة هى ترويع أو إكراه المجتمع المدنى **(أى الإرهاب كما تحدد رسميًا فى قانون الولايات المتحدة)** فلا يكفى القتل فقط. بل يجب إلقاء جثث مقطعة الأوصال على جنبات الطرق، وتعليق النساء من شعورهن بالأشجار، وصبغ وجوههن باللون الأحمر، وبتر أثدائهن، بينما يتظاهر الأصفياء المحليون بعدم رؤية ما يحدث، فى الوقت الذى استمروا فى تمويل وتدريب ودعم القتلة والمُنكِّلين.

وفى نفس السنوات، وقعت مذبحة على ذلك النحو الكبير من الدرجة فى جواتيمالا، وقامت الولايات المتحدة أيضًا ودولها المرتزقة خلال ذلك بتقديم الدعم. هنا أيضًا ازداد الإرهاب بعد اتفاقية اسكويبولاس II للسلام لمنع التحرك نحو الديمقراطية والإصلاح الاجتماعى وحماية حقوق الإنسان، التى دعت إليها الاتفاقيات.

وحيث لم يكن هناك اهتمام فعلى بهذه التطورات فى السلڤادور، فإن المهمة كانت تسليط الضوء على نيكاراجوا والتعبير عن غضب كبير عندما كانت تقدم نيكاراجوا بين الفينة والأخرى على أقل الانتهاكات التى تعتبر ممارسة عادية فى الدول العميلة للولايات المتحدة. وبما أن الهدف كان إعادة نيكاراجوا إلى حظيرة أمريكا الوسطى وضمان أنها تضع نصب أعينها المعايير الإقليمية التى استوفتها السلڤادور وجواتيمالا فلا يمثل الإرهاب أهمية حقيقية فى الدول العميلة ما لم يتضح أنه يشكل خطراً على تدفق المساعدات إلى القتلة.

يلاحظ جيداً أن كل ذلك يقع فى دائرة الإرهاب الدولى المدعوم أو المنظم بشكل مباشر فى واشنطن بمساعدة من شبكتها الدولية التى تضم دولا مرتزقة.

وفور انتخابات عام ١٩٨٤م - التى أثنى عليها لإعادتها الديموقراطية إلى السلڤادور - قدمت جمعية حقوق الإنسان ذات القاعدة الكنسية «سوكورو جورديكو»، التى تعمل تحت حماية رئيس أساقفة سان سلڤادور، وصفًا لنتائج الإرهاب المستمر، الذى لا يزال يديره نفس أعضاء القوات المسلحة الذين يتمتعون بالمصادقة الحكومية والمدربين بشكل كاف للقيام بأعمال المعاناة الجماعية هذه فى الكلمات التالية:

أصبح لمجتمع السلڤادور الذى أضره الإرهاب والذعر، نتيجة للانتهاك المستمر للحقوق الرئيسية للإنسان السمات التالية: على أحد الجوانب الترويع الجماعى والخوف العام، وعلى الجانب الآخر التسليم النفسى بالإرهاب نتيجة للاستخدام اليومى المتكرر لوسائل العنف. وبشكل عام استسلم المجتمع للمشهد المتكرر للجثث المنكل بها، نظراً لأن الحقوق الرئيسية، ومنها حق الحياة، ليست - مطلقا - فى المجتمع قيمة عالية.

ينطبق نفس التعليق على المجتمعات التى تغض النظر عن هذه العمليات أو تنظر - فى بساطة - إلى الجهة الأخرى.

قبل الطاعون الرسمى

الإرهاب الدولى ليس فى الحقيقة اكتشاف الثمانينيات. ففى العقدين السابقين كانت

كوبا ولبنان ضحيتين رئيسيتين له. فالإرهاب المضاد لكوبا قامت بممارسته مجموعة خاصة سرية شكلت فى نوفمبر عام ١٩٦١م تحت الاسم الحركى «النمس» وتضم ٤٠٠ من الأمريكيين و٢٠٠٠ من الكوبيين وأسطولاً خاصًا من القوارب السريعة وميزانية سنوية قدرها ٥٠ مليون دولار. يدير هذه المجموع - جزئيًا - مركز الـ «سى آى إيه» بميامى فى عمل ينتهك قانون الحياد، والمفترض أيضًا أنه انتهك القانون الذى يمنع الـ CIA من العمل داخل الولايات المتحدة. اشتملت هذه العمليات على أعمال تفجير بالفنادق والمنشآت الصناعية، وإغراق قوارب الصيد، وتسميم المحاصيل والثروة الحيوانية، وتلويث صادرات السكر.. إلخ. لم تكن كافة هذه الأعمال بتفويض خاص من الـ «سى آى إيه»، غير أن هذه الاعتبارات لا تغفر للأعداء الرسميين.

وقعت العديد من هذه العمليات الإرهابية وقت أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٦٢م. وفى الأسابيع التى سبقت، ذكر جارثوف أن مجموعة إرهابية كوبية قامت منطلقة من فلوريدا بتفويض من حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ هجوم عنيف جسور بالزوارق السريعة على فندق يطل على شاطئ كوبا قرب هاڤانا، حيث كان من المعروف أن الفنيين العسكريين الروس مجتمعون فيه، وأسفر ذلك الهجوم عن مقتل عدد كبير من الروس والكوبيين. وبعد فترة قصيرة من ذلك الهجوم، قامت المجموعة بمهاجمة سفن نقل بريطانية وكوبية، وأغارت مرة ثانية على كوبا من بين الأعمال الأخرى التى تضاعفت فى أوائل شهر أكتوبر. وفى وقت اشتداد أزمة الصواريخ، فى الثامن من نوفمبر، انطلق فريق إرهابى من الولايات المتحدة وفجر منشأة صناعية كوبية بعد أن أرجئت عمليات «النمس» رسميًا.

ادعى فيدل كاسترو أن ٤٠٠ عامل قد قتلوا فى هذه العملية، مسترشدا بصورة فوتوغرافية التقطتها طائرات التجسس. أثار هذا العمل الإرهابى الذى كان من الممكن أن يشعل حربًا نووية عالمية، القليل من التعليق عندما تم الكشف عنه. واستمرت المحاولات لاغتيال كاسترو والمحاولات الإرهابية الأخرى فور انتهاء الأزمة. وفى عام ١٩٦٩م قام نيكسون بتصعيد هذه المحاولات.

استمرت هذه العمليات بعد انتهاء سنوات حكم نيكسون - ففى أبريل من عام ١٩٧٦م، على سبيل المثال، قامت قوارب من ميامى، المركز الرئيسى للإرهاب الدولى

المضاد لكوبا، بمهاجمة قاربين كوبيين للصيد. وبعد عدة أسابيع وقع حادث انفجار فى السفارة الكوبية بالبرتغال أدى إلى مقتل شخصين. وفى شهر يوليو تم تفجير مقر البعثة الديبلوماسية الكوبية إلى الأمم المتحدة فى نيويورك، ووقع عدد آخر من أعمال التفجير ضد أهداف كوبية فى الكاريبى وكولومبيا، بالإضافة إلى محاولة تفجير اجتماع مؤيد لكوبا عقد بأكاديمية الموسيقى فى نيويورك. وفى شهر أغسطس تم اختطاف اثنين من موظفى السفارة الكوبية بالأرچنتين وتفجير مكاتب الخطوط الجوية الكوبية فى پنما. وفى شهر أكتوبر تم إطلاق النيران على السفارة الكوبية بفنزويلا وتفجير السفارة الكوبية فى مدريد فى شهر نوڤمبر. **وفى شهر أكتوبر قامت مجموعة من المبعدين الكوبيين الذين حصلوا على تدريب من الـ «سى آى إيه» بعملية تفجير لطائرة مدنية كوبية نتج عنها مقتل جميع من كان على متنها من ركاب بلغ عددهم ٧٣ شخصًا كان بينهم فريق كوبا الدولى للمبارزة الحائز على الميدالية الذهبية**. أحد مدبرى هذه العملية كان لويس پوسادا كاريلاس وهو محارب قديم من عملية خليج الخنازير، خرج فجأة من سجون ڤنزويلا، حيث كان محتجزاً فيها لاتهامه بعملية التفجير، وشق طريقه إلى السلڤادور حيث أخذ عمله فى القاعدة الجوية العسكرية إيلوپانجو للمساعدة فى تنظيم عمليات إرهابية أمريكية فى نيكاراجوا.

نسبت الـ «سى آى إيه» وقوع ٨٩ عملية إرهابية فى الولايات المتحدة ومنطقة الكاريبى فى الفترة من ٦٩ إلى ٧٩ إلى مجموعات كوبية مبعدة، وعلى رأسها مجموعة أوميجا ٧ التى وصفها مكتب التحقيقات الفيدرالى بأنها أخطر مجموعة إرهابية عملت داخل الولايات المتحدة خلال السبعينيات.

برزت أهمية كوبا بشكل مكثف فى العمل الثقافى المعنى بالإرهاب الدولى. يحتوى العمل العلمى لوالتر لاكوير على العديد من الإشارات إلى رعاية كوبا للإرهاب، على الرغم من ضعف الدليل. ولم ينطق بكلمة عن العمليات الإرهابية ضد كوبا. يكتب والتر قائلاً إنه «خلال العقود الأخيرة. . . لم يتخلَّ أكثر النظم قمعًا عن الإرهاب فقط، بل إنه ساعد فى شنه ضد أكثر المجتمعات حرية»، والمعنى المقصود هو أن الولايات

المتحدة مجتمع حر وضحية من ضحايا الإرهاب الدولى، بينما كوبا مجتمع قمعى وإحدى الجهات المدبرة له. ولإثبات الاستنتاج، يلزم طمس حقيقة أن الولايات المتحدة قامت ـ بشكل لا يمكن إنكاره ـ بشن هجمات إرهابية كبيرة ضد كوبا، وأنها نظيفة فى مجال الإرهاب.

وإذا ما كانت هناك حجة ما يمكن إقامتها ضد كوبا، فقد فشل ليكور فشلاً ذريعًا فى عرضها.

بالانعطاف عن المثال الثانى الكبير للفترة التى سبقت فترة حكم ريجان، نجد أن الشعب فى جنوب لبنان قد احتجز رهينة منذ أوائل السبعينيات من **«المنظور العقلانى ـ الذى تحقق أخيرًا ـ أن المجتمعات المتضررة [المقصود من العدوان الإسرائيلى] سوف تضغط على من يقومون بالأعمال العدائية [المقصود أعمال المقاومة]»**، والتسليم بالترتيبات الإسرائيلية للمنطقة (أبا إيبان معلقًا على وصف رئيس الوزراء مناحم بيجن للأعمال الوحشية التى ارتكبت فى لبنان بواسطة حكومة العمل، بالطريقة التى يرى أبا إيبان، «أنها طريقة النظم التى لا يجرؤ السيد بيجن ولا أنا على ذكرها بالاسم»). **يلاحظ هذا هنا أن هذا التبرير الذى قدمته حمامة حزب العمل الموقرة يضع هذه الأعمال بشكل صريح تحت مسمى الإرهاب الدولى (ما لم يكن عدوانًا).**

تم قتل الآلاف وهروب مئات الآلاف خارج ديارهم خلال هذه الهجمات. ولم ينشر إلا القليل حيث إن الموضوع لا يمثل أهمية، أما ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من هجمات بربرية ضد إسرائيل ـ غير أنها كانت فى المقابل أقل بكثير فى درجتها ـ فقد أحدثت سخطًا كبيرًا وتغطية شاملة. وجد تشارلز جلاس مراسل «إيه بى سى» الذى كان صحفيًا فى لبنان آنذاك قليلاً من الاهتمام الصحفى الأمريكى بالأوضاع فى جنوب لبنان، **فالغارات الإسرائيلية والقصف الذى تعرضت له قراهم ونزوحهم التدريجى من جنوب لبنان إلى الأحياء الفقيرة المتنامية فى ضواحى بيروت ليست بالشىء المهم، إذا ما قورنت بالقصص المروعة للإرهابيين الذين هددوا إسرائيل واختطفوا الطائرات واستولوا على السفارات. أما رد الفعل فكان مماثلاً إلى حد كبير عندما كانت فرق الموت الإسرائيلية، تشارلز مستأنفًا روايته، تقوم بعملياتها فى جنوب**

لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢م. يستطيع المرء أن يقرأ حول هذه العمليات فى صحيفة تايمز اللندنية، بيد أن المحررين الأمريكيين لم يعنهم الأمر. لو كانت وسائل الإعلام قد قامت بنشر عمليات «فرق الموت هذه من رجال شين بيث الذين اغتالوا مشتبهًا فيهم فى قرى ومخيمات جنوب لبنان... الأمر الذى أثار المجتمع الشيعى المسلم، وساعد فى جعل الدفاع عن وجود البحرية أمرًا متعذرًا» لكان هناك تقدير ما للمأزق الذى وقع فيه مشاة البحرية المتشرون فى لبنان. ويبدو أنهم لم يكونوا على دراية بسبب وجودهم هناك، بصرف النظر عن المجندين الزنوج الذين أفادوا جميعهم تقريبًا ـ للأسف تحاشت الكاميرا إبراز قولهم ـ بأنهم قد أرسلوا لحماية الأغنياء من الفقراء، «فالشعب الوحيد الذى عرفوه فى لبنان هو اللاجئون الشيعة الفقراء الذين عاشوا حول قاعدتهم بمطار بيروت، ومن المؤسف احتمال أن أحد هؤلاء الشيعة الفقراء... هو من قام بقتل ٢٤١ منهم فى الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٣م». لو كان أى أمر من هذه الأمور قد نُشر، لكان من الممكن تفادى، أو على الأقل احتواء القصف الذى قتل فيه مشاة البحرية، ممن كانوا ضحايا لسياسة لم تستطع الصحافة تفسيرها للشعب، ولم يستطع مسئولو الإعلام فيها توضيحها لمشاة البحرية أنفسهم.

وفى عام ١٩٧٦م دخلت سوريا إلى لبنان بمصادقة أمريكية وساعدت فى تنفيذ المزيد من المذابح التى وقع أكبرها بمخيم للاجئين الفلسطينيين فى تل الزعتر، حيث قامت قوات مسيحية مدعومة من سوريا بقتل الآلاف بأسلحة إسرائيلية.

ودون أن نخوض أكثر فى هذا الموضوع، يتضح مما سبق أن طاعون الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة، كان متفشيا قبل أن تحوله الدبلوماسية العامة فى إدارة ريجان إلى قضية خطيرة.

القانون: إرهاب التجزئة

تم إقصاء موضوع الإرهاب الجماعى من ذلك النوع الذى راجعنا أحداثه بعيدا عن مناقشات بلاء الإرهاب البغيض، بشكل كبير. دعونا إذن ننعطف على أعمال الإرهاب ذات الدرجة الأقل والتى تقع داخل القانون.

وهنا أيضًا يعود بنا السجل للوراء إلى ما قبل الثمانينيات، ولو أن الكتابات انتقائية بشكل أكثر مما ينبغى. فعلى سبيل الذكر هناك بعض الأمثلة التى لم ترد فى المصدر المعيارى للاكوير، فبينما هو مثلا يشير إلى استخدام الرسائل الملغمة و«الكتب الملغمة البدائية» التى استخدمها الأوغاد المعتمدون **نجده لم يذكر شيئا عن «الكتب الملغمة المتقدمة» التى استخدمتها المخابرات الإسرائيلية لقتل اللواء مصطفى حافظ فى غزة عام ١٩٥٦م فى الوقت الذى كان فيه مسئولا عن منع الفدائيين الفلسطينيين من التسلل لمهاجمة أهداف إسرائيلية. ولم تشتمل مراجعة لاكوير لاستخدام الرسائل الملغمة على شهادة ياكوف إيلياف الذى ادعى بأنه أول من استخدم الرسائل الملغمة عندما كان يخدم كقائد لجماعة إرهابية كان يرأسها رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير (عصابة شتيرن). وفى عام ١٩٤٦م بينما كان يعمل من باريس قام بالتجهيز لإرسال سبعين من هذه الرسائل الملغمة إلى كل أعضاء مجلس الوزراء البريطانى داخل المظاريف الرسمية للحكومة البريطانية، وإلى زعماء المعارضة فى حزب المحافظين، وإلى عدد آخر من القادة العسكريين. وفى يونيو عام ١٩٤٧م ألقى البوليس البلچيكى القبض عليه وعلى شريك له بينما كانا يحاولان إرسال هذه الرسائل الملغمة، إلا أنه تم اعتراضها جميعا.**

يتحاشى السجل المعيارى لاختطاف وتفجير الطائرات كذلك بعض النقاط المهمة، ومن أمثلتها رفض الولايات المتحدة لطلبات مقدمة من الدول الاشتراكية فى الخمسينيات بتسليم الأشخاص الذين قاموا باختطاف الطائرات والسفن ولاذوا بالفرار (أبراهام سوفاير المستشار القانونى لوزير الخارجية، الذى يرى أن السياسه قد أعيد النظر فيها منذ أواخر الستينيات- عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها مستهدفين). **تقع أيضًا أول حادثة لاختطاف طائرة فى الشرق الأوسط خارج القاعدة، وهى الحادثة التى قامت فيها إسرائيل باختطاف طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السورية فى عام ١٩٥٤م، «بنية احتجاز رهائن من أجل إطلاق سراح أسرانا فى دمشق، ممن ألقى القبض عليهم خلال قيامهم بمهمة تجسسية داخل سوريا (رئيس الوزراء موشى شاريت)»، كذلك استبعد من السجل قيام القوات الجوية الإسرائيلية فى عام ١٩٥٦م بإسقاط طائرة مدنية مصرية غير مسلحة قتل فيها ١٦ شخصًا بينهم أربعة صحفيين فى محاولة فاشلة لاغتيال المشير عبد الحكيم عامر- الرجل الثانى بعد عبد الناصر- فى وقت لم تكن فيه الدولتان فى حالة حرب.**

هذه العملية كان مخططًا لها من قبل، **وهى بذلك تختلف عن العملية التى قامت فيها إسرائيل بإسقاط طائرة مدنية ليبية قتل فيها ١١٠ أشخاص أشيع وقتها أنها فقدت نتيجة لعاصفة رملية فى منطقة تبعد دقيقتين طيران من القاهرة التى كانت متجهة صوبها. وقعت هذه العملية فى فبراير عام ١٩٧٣م عندما كانت القوات الجوية والبرمائية الإسرائيلية تقوم بشن هجوم على طرابلس فى شمال لبنان، أسفر عن مقتل ٣١ شخصا (معظمهم من المدنيين) وتدمير فصول مدرسية ومراكز صحية ومنشآت أخرى فى غارة بررت بأنها وقائية**[1].

طرحت هذه الموضوعات (ولا زالت) جانبًا باعتبارها غير ذات أهمية، هذا إذا ما كانت لوحظت بالمرة. أما رد الفعل إلى الإرهاب العربى فذاك أمر مختلف تمامًا.

عودة إلى فترة الثمانينيات، وخاصة عام ١٩٨٥م عندما بلغ اهتمام وسائل الإعلام ذروته. **تمثلت أكبر حادثة إرهاب فردى لذلك العام فى تفجير طائرات تابعة لطيران الهند، راح فيها من القتلى ٣٢٩ شخصًا. أشارت التقارير إلى أن الإرهابيين قد حصلوا على تدريبات فى معسكرات تدريب شبه عسكرية تقع فى ألاباما قام على إدارتها فرانك كامبر، وفيها تم تدريب مجموعات مرتزقة على تنفيذ أعمال إرهابية فى أمريكا الوسطى وأماكن أخرى. وطبقا لما ذكره مرتزقة سابقون، فقد كان لكامبر علاقات قوية مع مخابرات الولايات المتحدة، وكان متورطا شخصيًا فى عملية تفجير الطائرات الهندية التى زعم بأنها كانت عملية وخز خرجت عن السيطرة**. وفى خلال زيارة قام بها إلى الهند، سلم النائب العام «إدون ميسى» بطريقة مراوغة بأن العمليات الإرهابية قد انطلقت من معسكر أمريكى لتدريب الإرهابيين. قد يكفى تكشف وجود علاقة من أى نوع لأحد الإرهابيين بليبيا، حتى وإن كانت هذه العلاقة ضعيفة، إلى إثبات أن القذافى كلب مسعور يجب القضاء عليه.

وفى الشرق الأوسط الذى يعتبر المركز الرئيسى للإرهاب الدولى طبقًا للعقيدة، فقد تمثلت أسوأ حادثة إرهاب فردى لعام ١٩٨٥م فى انفجار سيارة مفخخة داخل بيروت فى الثامن من مارس، أسفر عن مقتل ثمانين شخصًا وجرح مائتين وخمسة وستين.

(١) يبدو أن هذه الأعمال الإرهابية الإسرائيلية قد اختفت، أيضًا، من السجلات العربية، وليست السجلات الأمريكية وحدها ـ المترجم.

وذكرت نورا بستانى بعد مرور ثلاث سنوات على الحادثة أنه «تعرض حوالى مائتين وخمسين من الفتيات والنساء أثناء خروجهن من مسجد الإمام الرضا بعد أن فرغن من أداء صلاة الجمعة، للذروة العظمى للانفجار، وقتل منهن أربعون على الأقل، وفقدت الكثيرات أعضائهن، وتسبب الانفجار أيضًا فى «احتراق الرضع فى أسرتهم» «ومقتل عروس كانت تشترى جهازها» و«مقتل ثلاثة أطفال بينما كانوا فى طريقهم إلى البيت قادمين من المسجد»؛ فقد أدى الانفجار إلى «تدمير الشارع العام ذى الكثافة السكانية العالية» الواقع بضاحية غرب بيروت. استهدف الانفجار القائد الشيعى الشيخ فضل الله المتهم بالمشاركة فى الإرهاب. قامت الـ «سى آى إيه» وعملاؤها السعوديون بالترتيب لهذا الانفجار بمساعدة من المخابرات اللبنانية، ومن أخصائى بريطانى، وبتفويض خاص من ويليام كيسى مدير الـ «سى آى إيه»، طبقًا لما أورده بوب ودوارد فى كتابه الذى يدور حول كيسى والـ «سى آى إيه».

حتى بموجب تقاليدها المختارة، يبدو أن الولايات المتحدة هى الحائزة على جائزة أعمال الإرهاب الدولى فى عام ذروة الطاعون الرسمى. وتحذو إسرائيل الدولة العميلة للولايات المتحدة نفس الحذو، فعمليات القبضة الحديدية التى كانت تقوم بها فى لبنان لم يكن لها نظير خلال العام، فقد كانت تؤازر أعمال الإرهاب الدولى فى الشرق الأوسط، ويحوز قصف تونس (بدعم ضمنى من الولايات المتحدة) على جائزة ثانية لأعمال الإرهاب الفردى ما لم نعتبره حالة عدوان حقيقى كما وصفه مجلس الأمن الدولى.

فى عام ١٩٨٦م تمثلت أكبر حادثة إرهاب فردى فى قيام الولايات بقصف ليبيا ـ بافتراض مرة أخرى أننا لا نضع هذا الهجوم فى فئة العدوان. وبالنسبة للعام ١٩٨٦م أيضًا يبدو أن الولايات المتحدة قد حققت مكانة بارزة فى مسابقة جائزة الإرهاب الدولى، بصرف النظر عن الإرهاب الجماعى الذى تكفله فى أمريكا الوسطى، حيث استجاب الكونجرس خلال ذلك العام إلى طلب المحكمة الدولية بوضع نهاية «للاستخدام غير المشروع للقوة»، وذلك بالتصويت على تقديم ١٠٠ مليون دولار فى شكل مساعدة عسكرية للقوات التابعة للولايات المتحدة فيما وصفته الإدارة ـ بانشراح صدر ـ أنه إعلان فعلى للحرب.

دعونا ننتقل الآن إلى بعض الأسئلة المثيرة للجدل حول هدف الإرهاب، وهو الموضوع الذى لم نتطرق إليه بعد.

بإمعان الفكر فى الحد الفاصل بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، نجد فى بعض الأحيان أن الجماعات الوطنية لديها الاستعداد أن تصف أعمالها بالإرهابية، ويميل بعض القادة السياسيين الموقرين إلى إدانة أعمال الإرهاب فيما يخص القضايا الوطنية. وتعتبر الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة مثالاً وثيق الصلة على نحو خاص بمناقشتنا الحالية. **فإسرائيل هى مصدر «صناعة الإرهاب» فى الثمانينيات (من ثم انتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة لإدخال مزيد من التحسينات عليها) كسلاح أيديولوچى ضد الفلسطينيين**. وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية جهة ملعونة داخل الولايات المتحدة. فالقانون الخاص الذى أصدره الكونجرس ـ قانون عام ١٩٨٧م لمقاومة الإرهاب «يحظر على المواطنين الأمريكيين تلقى أى مساعدة أو تمويل أو أى شىء ذى قيمة، فيما عدا المواد الإعلامية من منظمة التحرير الفلسطينية» التى يُحظر عليها إنشاء مكاتب أو منشآت أخرى تعزز مصالحها، فالعنف الفلسطينى قد لقى إدانة عالمية.

قامت الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة بتنفيذ أعمال إرهابية على نطاق واسع وقتل عدد كبير من المدنيين سوادهم الأعظم من العرب، وكذلك قتل الدبلوماسى البريطانى لورد موين، وفولك بيرنادوت وسيط الأمم المتحدة (الذى نال قتلته الحماية بعدما أنشئت الدولة). فى عام ١٩٤٣م كتب رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير مقالة لجريدة المنظمة الإرهابية التى كان يرأسها (ليهى) تحت عنوان «الإرهاب» اقترح فيها «التخلص من كل «فوبيا الإرهاب[1]» والثرثرة حول الإرهاب بالحجج البسيطة الواضحة». فقد كتب قائلاً: « **لا يمكن استخدام الأخلاقيات اليهودية، ولا كذلك التقاليد اليهودية، فى إنكار الإرهاب كوسيلة للحرب**». و«نحن بعيدون جدّا عن أى ترددات أخلاقية عندما يكون الأمر معنيا بالكفاح الوطنى». **«فأولاً وفى المقام الأول يعتبر الإرهاب بالنسبة إلينا جزءًا من الحرب السياسية الملائمة لظروف اليوم، والدور**

(١) الخوف من الإرهاب.

الذى يؤديه يعد دورًا رئيسيًا، فهو يقدم بأوضح لغة مسموعة للعالم بأسره ـ بما فى ذلك إخواننا غير المحظوظين خارج حدود هذا البلد ـ وصفًا لحربنا ضد المحتل». وكما هو ملاحظ على نطاق عريض داخل إسرائيل، قد كان الاحتلال البريطانى أقل بكثير فى قمعيته من الحكم الإسرائيلى داخل الأراضى المحتلة، وواجه مقاومة أعنف بكثير من تلك التى تواجهها إسرائيل.

يشير إشعياء برلين إلى أن حاييم وايزمان، وهو أول رئيس لإسرائيل، وأحد أكثر الشخصيات المبجلة فى الحركة الوطنية، «لا يعتقد أنه من المقبول أخلاقيًا شجب الأعمال [أعمال الإرهاب اليهودى] أو مدبريها علنًا.. ولا يعتزم الحديث ضد الأعمال التى يرى أنها إجرامية، والتى انبثقت من عقول معذبة لرجال دُفعوا إلى اليأس وأصبحوا على استعداد للتضحية بأنفسهم فى سبيل إنقاذ إخوانهم ـ مما هو وهم مقتنعون به على حد السواء ـ أنه خيانة لهم، أعدتها ـ بسخرية ـ وزارات خارجية القوى الغربية».

تحتوى محفوظات الجماعة الصهيونية الرئيسية للمقاومة، جماعة هاجاناه، على أسماء عدد أربعين يهوديًا قتلتهم جماعتا «إيرجون» و«ليهى» اللتان يرأسهما مناحم بيجن. ويعد قيام إسحاق شامير باغتيال أحد زملائه فى جماعة ليهى حادثة شهيرة. كذلك يذكر التاريخ الرسمى لجماعة إيرجون، والذى يشير فى تباه إلى الكثير من أعمال الإرهاب التى قامت بها ضد مدنيين عرب، يذكر أيضًا قتل أعضاء يهود من أعضائها خشية أن يدلوا بمعلومات إلى الشرطة فى حال إلقاء القبض عليهم. وأصبح المشتبه فيهم من المتعاونين هدفًا محددًا منذ البداية. يصف التاريخ الرسمى لجماعة هاجاناه إبان فترة «العمليات الخاصة» اغتيال اليهودى الأرثوذكسى الهولندى جاكوب دى هان على يد سفاحى الهاجاناه عام ١٩٢٤م، فقد كان يسعى إلى «إقامة جبهة موحدة تجمع بين المستوطنين القدامى [ييشوف] واللجنة العربية العليا ضد المستوطنين الجدد والمشروع الصهيونى». **وفى السنوات التى تلته، قامت فرق العمليات الخاصة لمجموعة الهاجاناه بتنفيذ «عقوبات» ضد الواشين من اليهود**[1]. **فقد احتوى أحد**

(١) تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين، على أساس شرعى يهودى بصفته من الواشين. من أراد الاستزادة فيمكنه مطالعة كتاب «الأصولية اليهودية» من منشورات مكتبة الشروق الدولية.

سجون اليهود فى حيفا فى الأربعينيات على غرفة تعذيب لاستجواب اليهود المشتبه فى تعاونهم مع البريطانيين. وفى مقابلة أجريت معه عام ١٩٨٨م وصف دوف تسيسيس عمله فى الهاجاناه كأحد المكلفين بتنفيذ عمليات الجماعة «**أنه يتبع الأوامر مثل النازيين**» فى «**التخلص من اليهود الذين يعوقون الكفاح الوطنى، وخاصة الواشين**». كذلك يرفض الاتهام الشائع بأن الانفجار الدموى الذى وقع فى فندق الملك داود كان من تنفيذ إيرجون وحدها، واصفًا نفسه بأنه الممثل الخاص لإسحاق صاده قائد الهاجاناه والذى أمر بتنفيذ هذا الانفجار، وفى فترة لاحقة أوصى موشى ديان بأن يحل دوف تسيسيس محله كقائد لوحدة ممتازة.

قدم كذلك المقاومون للنازية وصفًا لعمليات قتل المتعاونين. ويشير ـ إسرائيل شاهاك وهو أحد أكثر الإسرائيليين المؤيدين للحريات المدنية، وأحد الناجين من حى اليهود (الچيتو) فى وارسو ومن معسكر برجن بلزن للمعتقلين إلى أن «**الجماعة السرية اليهودية قامت ـ باقتناع كامل ـ بقتل كل متعاون يهودى استطاعت أن تصل إليه.. وذلك قبل اندلاع ثورة حى اليهود فى وارسو**». ويسترجع ذكريات طفولية مشرقة تعود إلى شهر فبراير عام ١٩٤٣م «**عندما رقصت فى ذلك الوقت وغنيت مع أطفال آخرين حول جثة [لمتعاون يهودى] والدم لا يزال يسيل من جسده. وإلى الآن لا أشعر بالندم إزاء ما حدث، بل على العكس**». وفى سرد لمذكرات إسحاق (أنتيك) ذوكرمان قائد ثورة حى يهود وارسو، كتب ليه إنبال «**قبل تسعة أشهر من اندلاع ثورة حى اليهود فى وارسو، بدأت الجماعة السرية اليهودية عملية الإبادة المنظمة للمتعاونين من الخونة اليهود والشرطة اليهودية**» اتخذت فى بعض الأحيان شكل «عمليات القتل الجماعية». ويشير ذوكرمان قائلاً «**لقد كان من المستحيل محاربة الألمان قبل القضاء أولاً على الخيانة الداخلية**». اعتبر عامة اليهود عملية قتل المتعاونين انتقاما مشروعًا. كان يجب «**القضاء على المتعاونين حتى آخر نفس**» ومن «**أعضاء الجستابو**» فى **بعض الأحيان بما فى ذلك أولئك «الذين كانت أنشطتهم تتعارض مع المصالح اليهودية»**. ويضيف ذوكرمان لقد كان «إخفاقًا تاريخيًا» أن يتأخر طويلاً «قتل المتعاونين اليهود»، فاليوم أنا على يقين بأنه حيثما توجد خيانة داخلية، يجب أن تبدأ الحرب بالقضاء على الخيانة الداخلية؛ [فتأخر فعل ذلك] كان السبب وراء إخفاقنا الكبير والعار الذى لحق بنا.

ظهرت هذه التعليقات فى خضم موجة من النقد العنيف الموجه إلى الفلسطينيين لقيامهم بقتل المتعاونين مع الشرطة السرية الإسرائيلية خلال الانتفاضة.

وكلما أمكن العثور من وقت لآخر على اعتراف صريح بالإرهاب من طراز إرهاب شامير، زاد اعتباره ضد الأنظمة القمعية والجيوش المحتلة، وإرهاب من الحكام، حتى عندما لا يبدون أى نوع من العنف. وما اعتبرته الدول الديمقراطية الغربية بأنه المقاومة فى أوروبا المحتلة أو أفغانستان، فهو لمقاومة الإرهاب المشين للنازيين والاتحاد السوفييتى - فالإرهاب فى الحقيقة قد استوحى من الخارج ومن ثم فهو الإرهاب الدولى. واتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف تجاه الفيتناميين الجنوبيين الذين تحملوا الفداحة الكبرى لهجوم الولايات المتحدة.

وعلى أسس مماثلة، غضب النظام العنصرى لدولة جنوب أفريقيا غضبًا شديدًا من المؤتمرات الدولية المعنية بالإرهاب. وخاصة من القرار الرئيسى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدين الإرهاب الدولى ويدعو كافة الدول إلى العمل على محاربة الطاعون، والسبب وراء ذلك هو أن الجمعية العامة ترى أن لا شىء فى القرار الحالى يمكن بأى شكل من الأشكال أن يجحف بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال، كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة، لشعوب حرمت من هذا الحق بالقوة.. وخاصة الشعوب التى تخضع إلى الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية، وإلى الاحتلال الأجنبى أو إلى الأشكال الأخرى من السيطرة الاستعمارية أو .... بحق هذه الشعوب فى الكفاح إزاء ذلك، وفى السعى والحصول على دعم [بما يتفق مع الميثاق والمبادئ الأخرى للقانون الدولى].

وفيما أيد العالم بأسره هذا الشرط، لم تقف دولة جنوب أفريقيا وحدها فقط فى الاعتراض عليه. فقد أيدت القرار ١٥٣ دولة واعترضت عليه دولتان (وامتنعت هندوراس).

وفى تفسير لأسباب اعتراضهما على تأييد القرار، أشارت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الفقرة الواردة التى يستنتج منها أن يلجأ المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى

مقاومة حليفتيهما الأفريقية الجنوبية، وإلى مقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة الذى دخل فى عقده الثالث. لم يثر رفض واشنطن لتأييد أقوى قرار للأمم المتحدة يدين «العودة إلى البربرية فى العصر الحديث»، التى بلغت أوج مراحلها، وأسباب الرفض، أى نوع من التعليق.

بلغت القضية ذروتها فى أواخر عام ١٩٨٨م فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلى الفلسطينى. ففى شهر نوفمبر أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى عن قيام دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وعن تأييده لقرار الأمم المتحدة الخاص بالإرهاب وللقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. وفى أوروبا أعلن عرفات ثانية عن نفس المواقف فى الأسابيع اللاحقة، وكذلك أيضًا خلال الدورة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جينيف، عندما مُنع من السفر إلى نيويورك فى انتهاك للالتزامات القانونية للأمم المتحدة، من منطلق أن حضوره إلى هناك قد يفرض تهديداً غير مقبول لأمن الولايات المتحدة. وفى الولايات المتحدة تم شجب ما قام به المجلس الوطنى الفلسطينى وياسر عرفات من ترديد لقرار الأمم المتحدة الخاص بالإرهاب، وذلك على أساس أن القيادة الفلسطينية قد فشلت فى الوفاء باشتراطات واشنطن الخاصة بالسلوك الجيد و«نبذ الإرهاب بكافة صوره» دون شرط.

سخر محررو صحيفة نيويورك تايمز من تأييد المجلس الوطنى الفلسطينى للمؤتمرات الدولية المعنية بالإرهاب، فقد كتبوا قائلين «مراهنة عرفات العجوز» وكتب أنطونى لويس الذى يقف على الحدود الخارجية للمعارضة المقبولة تجاه هذه القضايا قائلاً بأن عرفات كان يحرز تقدمًا غير أنه ليس بالتقدم الكافى، فقد« أشارت الولايات المتحدة على نحو صحيح إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تنبذ بطريقة تخلو من الغموض كافة أشكال الإرهاب قبل أن تتمكن من المشاركة فى المفاوضات». وأن هذا الشرط الملائم لم يتم استيفاؤه بعد.

الأسباب واضحة، فقد فشلت منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تلحق بالولايات المتحدة وإسرائيل ودولة جنوب أفريقيا العنصرية، خارج مجال الرأى العالمى؛ لذا فهى تستحق إما السخرية (من المتشددين) أو التشجيع (من المعارضين) لتقدمها المحدود، لكن دائمًا أبدًا غير الكافى.

وعندما أصبحت الولايات المتحدة منعزلة ديبلوماسيًا بنهاية ديسمبر عام ١٩٨٨م تقهقرت واشنطن وتظاهرت بأن عرفات قد أذعن لمطالب الولايات المتحدة مع أن موقفه لم يتغير أى تغير جوهرى ـ لسنوات.

ومع الإذعان الرسمى من عرفات لمطالب الولايات المتحدة، يمكن مكافأته بإجراء مناقشات مع سفير الولايات المتحدة فى تونس. وكما أكد وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق رابين، فإن المناقشات الأمريكية الفلسطينية قد أعدت لإبعاد الضغوط الديبلوماسية [من العالم] عن التسوية، ومنح إسرائيل عامًا أو أكثر لقمع الثورة الفلسطينية (الانتفاضة)، وذلك «بالضغط بقوة عسكريًا واقتصاديًا» حتى يتم «تحطيمهم».

ظهرت قضية الإرهاب فى مقابل المقاومة، فجأة خلال المناقشات الأمريكية الفلسطينية. فقد تسربت بروتوكولات أول اجتماع ونشرت فى صحيفة جورسالم بوست التى عبرت عن سعادتها قائلة إن «المندوب الأمريكى قد تبنى المواقف الإسرائيلية» **وعرض شرطين قاسيين يجب أن تقبل بهما المنظمة وهما: أن تأمر منظمة التحرير الفلسطينية بوقف الانتفاضة، وأن تتخلى عن فكرة المؤتمر الدولى**[١].

وفيما يتعلق بالانتفاضة أعلنت الولايات المتحدة موقفها فيما يلى:

تهدف الصراعات الداخلية التى نشهدها فى الأراضى المحتلة إلى تقويض أمن واستقرار دولة إسرائيل بدون شك. وبناء عليه فنحن نطالب بوقف أعمال الشغب هذه التى نعتبرها بمثابة أعمال إرهابية ضد إسرائيل. وهذه تعتبر حقيقة مؤكدة، حيث إننا نعلم بأنكم توجهون من خارج الأراضى[٢] **أعمال الشغب هذه. التى هى فى بعض الأحيان عنيفة جدًا.**

وما إن يتوقف هذا «الإرهاب» وتعود أوضاع القمع السابقة، يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل البدء فى وضع حل للقضايا بالشكل الذى يكون مرضيًا لهما. ومرة ثانية تعد المقاومة التى يقوم بها المجتمع المضطهد ضد الاحتلال العسكرى الوحشى «إرهابًا»، وذلك من وجهة نظر المحتلين وأربابهم.

---

(١) وبمعنى واضح وصريح لا لبس فيه: الإذعان والاستسلام التام للشروط الأمريكية والإسرائيلية ـ المترجم.
(٢) الخطاب موجه لقيادة المنظمة الفلسطينية التى تعمل من خارج فلسطين ـ المترجم.

ظهرت نفس القضية خلال عمليات الجيش الإسرائيلى فى جنوب لبنان. هذه العمليات أيضًا قادها المنطق الذى وضعه أبا إيبان وسبق الحديث عنه. فقد احتجز المجتمع المدنى رهينة تحت تهديد الإرهاب لضمان تسليمه بالترتيبات السياسية التى أملتها إسرائيل على الجنوب اللبنانى والأراضى المحتلة. فالتهديد يمكن تنفيذه وقتما تشاء إسرائيل وبوحشية شديدة. غير أن هذا التهديد لا يعد إرهاب حسبما تعتقد الدولة العميلة ومن يظاهرها. ولا يستحق حتى التوبيخ الخفيف، فهذه الأعمال تقع تحت الدفاع المشروع عن النفس، طبقًا للتعريف.

وفى تبنيه لنفس المفاهيم، ينبغى الإشارة بدون تعليق إلى أن قلق وزير الخارجية شولتز حيال الإرهاب الدولى قد أصبح «معاناته» بعد القصف الانتحارى الذى تعرضت له مشاة البحرية الأمريكية بـ« لبنان» فى أكتوبر عام ١٩٨٣م. ليس هناك حاجة لاستدعاء شهود من نيكاراجوا أو أنجولا أو لبنان أو الأراضى المحتلة أو من أماكن أخرى، ليؤكدوا على «معاناة» شولتز لا فى ذلك الوقت، ولا عندما تجدد «الاستحسان لازدرائه العميق للإرهاب» و«حربه الصليبية الشخصية» ضده، فيما يفسر رفضه السماح لـ«عرفات» بالتحدث أمام الأمم المتحدة.

الإرهاب والثأر

تعتبر فكرة الثأر أداة نافعة فى الحرب الأيديولوچية. فخلال دائرة من التفاعل العنيف، نجد أن كل جانب يقدم وصفًا نموذجيًا لأعماله بأنها ثأر لإرهاب العدو. ففى الشرق الأوسط يقدم الصراع الإسرائيلى العربى الكثير من الأمثلة. ولكون إسرائيل دولة عميلة، تتبنى ممارسة الولايات المتحدة دون نقد التقاليد الإسرائيلية.

وللتدليل على ذلك تأمل جيدًا فى حادثة اختطاف أخيلى لورو ومقتل ليون كلينجهوفر، تلك الحادثة التى تعتبر بدون شك عملاً إرهابيًا بغيضًا. ومع ذلك يرى الخاطفون أن ما قاموا به من عمل ليس إرهابًا بل هو ثأر لقصف إسرائيل لتونس قبل أسبوع وبدعم من الولايات المتحدة، فهو [قصف تونس] إما «عمل عدوان مسلح» (كما وصفه مجلس الأمن) أو إرهاب دولى دموى (يعطى ميزة الشك الذى يُفسر فى

صالح المتهم لكل من الولايات المتحدة وعميلتها)، بيد أن المدبرين لا يرون أنه إرهاب أو عدوان، بل يرون أنه ثأر مشروع للقتل العمد لثلاثة إسرائيليين فى لارناكا بقبرص (دون أن يكون هناك اشتباه فى صلة تربط بين الحادثة وتونس أو الضحايا هناك). . وبدورهم يرى مدبرو أحداث القتل فى لارناكا أن العمل الذى قاموا به ليس إرهابًا بل ثأرًا ضد ما تقوم به إسرائيل من إرهاب فى المياه الدولية لعدة سنوات. لم تناقش الحقائق، وكذلك أعلن عنها فى أوقات متقطعة، إلا أنها لا تشتمل على «الإرهاب» طبقًا للتعريف، وهكذا فلا يمكن أن تكون جرائم لارناكا ثأرًا كما ادعى. قلما نوقشت العمليات الإسرائيلية، فهى لا تندرج فى القاعدة.

هناك العديد من الحالات المماثلة، فالمفاهيم الخاصة بالإرهاب والثأر هى عبارة عن أدوات سرعان ما يتم تهيأتها لما تقتضيه الضرورة من الموضوعية إلى الضرورة العقائدية.

من الموضوعية إلى ضرورات النظرية

تعانى هذه الدراسة التى تبحث فى الإرهاب الدولى الذى توجهه الدولة من خلل خطير، فقد التزمت بالموضوعية الساذجة، وهى بذلك تصبح غير ملائمة للحوار المعاصر المعنى بطاعون العصر الحديث.

علاوة على ذلك، فالدراسة بعيدة جدًا عن أن تكون شاملة. فهى بالكاد تخدش السطح حتى فيما يخص أمريكا الوسطى والشرق الأوسط، وعلى أية حال فالإرهاب الدولى مقصور على هذه المناطق. غير أنه ليس من الكافى طرح بعض الأسئلة. يأتى فى صدارتها سؤال خاص وهو: كيف أمكن للمثقفين ووسائل الإعلام الإبقاء على نظرية أن طاعون العصر الحديث يعود إلى «شبكة الإرهاب العالمية التى تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع الديمقراطى الغربى» تلك الشبكة ذات القاعدة السوفييتية؟ كيف أمكن وضع إيران وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وكوبا والأعداء الرسميين الآخرين كممارسين رئيسيين للإرهاب الدولى؟

الإجابة كما رأينا بسيطة جدًا: يجب أن نعدل عن الطريقة الموضوعية، ونقر بأن الأعمال الإرهابية تندرج فى القاعدة فقط عندما يديرها الأعداء الرسميون. ومتى تكون الولايات المتحدة وعملاؤها هم المنفذين للأعمال الإرهابية، فإما أن تتلاشى هذه الأعمال من السجل، أو أن تتحول إلى أعمال ثأر ودفاع عن النفس لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم يصبح كل شيء واضحًا.

وبالانتقال أخيرًا إلى وسائل العلاج الممكنة للطاعون، نجد أن الكتابات النمطية تقدم بعض الاقتراحات. يجادل والتر لاكوير فى أن «أفضل طريق للثأر» من الإرهاب الدولى «هى، بدون شك، الرد على رعاته بنفس طريقتهم» مع أن مثل هذا الرد المشروع قد يكون صعبًا على المجتمعات الغربية التى فشلت فى إدراك أن الآخرين لا يشاركونها «معايير الديمقراطية والحرية والإنسانية». وقبل أن يضع أولئك المبتلون بالموضوعية المستعصية استنتاجات خاطئة يجب، مع ذلك، التوكيد على أن الرد المشروع لا يشمل قصف واشنطن وتل أبيب، بعد الأخذ فى الاعتبار الأسلوب الواعى الذى صنع مفهوم ومصطلح الإرهاب.

دعت صحيفة نيويورك تايمز خبيرًا معنيًا بالإرهاب ليقدم أفكاره عن كيفية مقاومة الطاعون. وكانت نصيحته المبنية على خبرة طويلة نصيحة واضحة، فهو يرى أن «الإرهابيين وخاصة قادتهم يجب القضاء عليهم» واستشهد بثلاثة أمثلة لعمليات ناجحة مضادة للإرهاب، وهى قصف الولايات المتحدة لليبيا، وقصف إسرائيل لتونس، واجتياح إسرائيل للبنان. وأوصى بالمزيد من نفس العمليات «إذا ما كان للعالم المتقدم أن يسود». وأعطى محررو صحيفة التايمز لمقالته عنوانًا يقول «آن الأوان لسحق الوحش الإرهابى» ووضعوا توكيدًا على عبارة «أوقفوا ذبح الأبرياء»، عرّفوا الكاتب بأنه «وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى»، فالكاتب هو آرييل شارون، الذى تعود سيرته الإرهابية إلى أوائل الخمسينيات وتضم قتل ٦٩ قرويًا فى قِبْيَة و٢٠ فى مخيم البرج للاجئين عام ١٩٥٣م، وعمليات إرهابية فى غزة وشمال سيناء فى أوائل السبعينيات، شملت ترحيل ١٠,٠٠٠ مزارع إلى الصحراء، وهدم منازلهم وتدمير

أراضيهم الزراعية تمهيدًا لبناء المستوطنات اليهودية، والشروع فى اجتياح لبنان فى مسعى ـ كما هو معترف به الآن على نطاق عريض ـ للتغلب على تهديد ديبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية، ومذبحتى صبرا وشتيلا اللاحقتين، وعمليات أخرى.

قد يشعر البعض أن فى اختيار شارون ليعظ «العالم المتحضر» دروسًا فى كيفية «إيقاف ذبح الأبرياء» ربما يكون غريبًا بعض الشىء، وقد يكون منافيًا للعقل، وربما فيه رياء كذلك. غير أن ذلك لم يتأت مصادفة. فالاختيار لا يتنافى مع القيم التى أعلن عنها فى المعركة، وفى الثقافة الفكرية التى عبرت عنها الكلمات، أو عبر عنها الصمت.

فى دعم هذا الاستنتاج قد نلاحظ أن علاج الإرهاب الدولى ـ على الأقل عنصر أساسى من عناصره ـ يقع فى متناولنا، وبسيط إلى حد كبير، وذلك بالتوقف عن المشاركة فيه. غير أنه لم يتخذ أى إجراء إزاء ذلك، وفى الواقع نادرًا ما تناقش القضية، بل يجد المرء احتفاءً بنوايانا الخيرة ونبل الهدف، وخرقًا فى بعض الأحيان لما هو لدينا سام روفيع من «معايير الديمقراطية والحرية والإنسانية» خلال الممارسة. فالحقائق الأولية لا يمكن فهمها، والأفكار الواضحة لا يمكن التفكير فيها، والحقائق البسيطة عندما يعلن عنها تثير عدم التصديق والفزع والغضب؛ لأنه نطق بها.

فى مناخ أخلاقى وفكرى مثل هذا المناخ، قد يكون من الملائم جدًا لأكبر صحيفة فى العالم أن تختار آرييل شارون ليكون معلمنا فى شرور الإرهاب وطريقة مقاومته.

***